الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٢)

أ.د. محمود حسين علي المرسومي
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
طالب الماجستير. محمد غازي نصيف (*)
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص

لقد شهد العراق تطورات كبيرة على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية انعكست على الاقتصاد الوطني والنمو في قطاعاته .

تهدف الدراسة في تسليط الضوء على واقع الاقتصاد العراقي ، ودور الإنفاق العام كمحرك للنمو الاقتصادي في كافة قطاعاته الاقتصادية الحيوية المختلفة أذا ما وجه بصوره صحيحة ، دراسة تحليلية للمدة (١٩٩٠-٢٠١١) .

Abstract

Iraq has witnessed significant developments at all levels of political, economic and social reflected on the national economy and growth in the sectors.

The study aims to shed light on the reality of the Iraqi economy, and the role of public spending as an engine for economic growth in all sectors of economic vitality different if we face properly, analytical study of the period (1990-2011).

(*) جزء مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني .

المقدمـــة :

يعد الإنفاق العام بشقيه (الجاري والاستثماري) من أهم أدوات السياسة المالية التي تستطيع إن تساهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود إذا ما استخدمت بشكل امثل ، وتعد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي من الموضوعات التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات المالية والاقتصادية ، وقد أخذت أبعاداً وأشكالاً مختلفة من حيث تناول الموضوع .

فالنشاط الاقتصادي الكلي يلهث وراء حركة النفقات العامة ،لأنها أداة مهمة من أدوات السياسة المالية في تحفيز النشاط الاقتصادي ، وإمكانية التوجيه الأمثل للموارد، لاستخدامها بالشكل الذي يحقق مختلف المنافع ، وذلك على شكل مردود اقتصادي واجتماعي ، وعليه فهو يحقق غايات كثيرة لذوي الدخل المحدود.

وجاءت هذه الدراسة امتداد للدراسات والبحوث السابقة في الإنفاق العام . فقد تناولت الدراسة مواضيع مهمة في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق لما للإنفاق العام من دور مهم وحاسم في تحقيق النمو الاقتصادي في البلد .ففي الفصل الأول تناولنا مفاهيم عامة عن الإنفاق العام وأثاره كذلك التطرق إلى هيكل الإنفاق العام ومحدداته ، إما في الفصل الثاني فقد خصص للإطار النظري للنمو الاقتصادي ، والعوامل الأساسية لعملية النمو الاقتصادي ، ونظرياته . والتميز بين النمو الاقتصادي والتنمية ، كذلك التطرق للإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ، وكذلك علاقة الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري بالنمو مع تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في بعض البلدان المختارة. أما الفصل الثالث فقد تضمن تحليل واقع الاقتصاد العراقي ، وتحليل دور الإنفاق العام في تحقيق النمو الاقتصادي نظريا وقياسياً.

أهمية الدراسة :

تتجلى أهمية الدراسة في تسليط الضوء على دور الإنفاق العام في التأثير على مسار النمو الاقتصادي ، وعلى دور الإنفاق العام كمحرك للنمو الاقتصادي حيث يسهم الإنفاق العام في زيادة القدرات الإنتاجية المحلية أذا ما وجه بصوره صحيحة نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية المختلفة في البلاد.

مشكلة الدراسة:

تتجسد المشكلة الأساسية للدراسة بالتالي :-

- ضخامة النفقات العامة في ميزانية الدولة العراقية مع ضعف زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- إن الإنفاق العام والنمو والتوسع في الاقتصاد العراقي يعتمد على القطاع النفطي (اقتصاد ريعي) بشكل مباشر ويشكل الجزء الأكبر والاهم في قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (إن إمكانية رفع معدلات النمو الاقتصادي والتأثير على مسار النمو في العراق يرتبط ارتباطا وثيقا بالإنفاق العام) .

هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي :

- دراسة واقع الأنفاق العام ومدى تأثيره على النمو الاقتصادي للعراق خلال فترة الدراسة .
- دراسة واقع بعض المؤشرات الاقتصادية في العراقي خلال فترة الدراسة أهما الناتج المحلي الإجمالي .

حدود الدراسة :

تهتم الدراسة بتحليل الظاهرة موضوع الدراسة في العراق من حيث البعد المكاني أما البعد ألزماني فتضمنت الفترة (١٩٩٠-٢٠١١)

منهجية الدراسة :

بغية تحقيق أهداف الدارسة اعتمدت الدراسة أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي.

هيكلية الرسالة :

ومن اجل تحقيق هدف الدراسة فقد تضمنت ثلاث فصول هي :

الفصل الأول : الإطار النظري للإنفاق العام

المبحث الأول : الإنفاق العام : المفهوم ، الآثار.

المبحث الثاني : هيكل الإنفاق العام (التقسيمات ، التبويب).

المبحث الثالث : محددات وضوابط الإنفاق العام .

الفصل الثاني : الإنفاق العام والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول : النمو الاقتصادي : المفهوم ، المضمون .

المبحث الثاني : العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتحليلها . حيث جاء في هذا المبحث ما يأتي :

أولا :- الإنفاق العام والنمو الاقتصادي ... الاطار النظري :

إن تغير دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحولها من الدول الحارسة (الحيادية) إلى الدولة المتدخلة والدولة المنتجة أدى إلى تغير وتوسع مهامها وبالتالي زيادة نفقاتها العامة ويعبر الإنفاق العام عن احد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو احد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي و الاجتماعي كما ورد في الفصل الأول . إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي يشير بوضوح إلى وجود ظاهرة تزايد النفقات العامة في جميع الدول مهما اختلفت مستويات تطورها وفلسفتها الاقتصادية والاجتماعية و السياسية .

إذ تشير الأدبيات الاقتصادية لاسيما نماذج الاقتصاد الكلي إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي (GDP) وقد حضت هذه العلاقة باهتمام الكثير من خبراء الاقتصاد والباحثين منذ العديد من العقود ، وكانت موضع جدل شديد ، وهنا نذكر بعض هذه النظريات و الأفكار .

١- قانون فاجنر :

كان الاقتصادي الالماني ادولف فاجنر(أو واغنر) (A. Wagner) أول من لاحظ وشخص هذه العلاقة وذلك في عام (١٨٩٢) وقد صاغ قانوناً اسماه (قانون التوسع المستمر). إن مضمون هذا القانون يشير إن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي ، فالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي تؤدي حتماً إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة اكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي حيث يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الحاجة إلى زيادة الإنفاق الحكومي ، والى زيادة الموارد المتاحة للقطاع الحكومي لتمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الموارد الإضافية الناتجة من النمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه

قانون فاجنر.هذا القانون يقرر إن الإنفاق الحكومي ينمو باستمرار سواء في حجمه المطلق أو النسبي بفعل التطور المتحقق في المجتمع . [١]

٢ ـ الفرضية الكينزية :

على اثر الأزمة الاقتصادية الحادة التي سادت النظام الرأسمالي عام(١٩٢٩- ١٩٣٣) من حالة كساد كبير لتشكل منحى جديداً ومنعطفاً كبيراً في الفكر الاقتصادي ، لقد اعتقد جون مينارد كينز (J.M.Keynes) إن المشكلة لا تكمن في جانب العرض الكلي التي اهتمت بها النظريات والقوانين السابقة ، بل تكمن في جانب الطلب الكلي، لذا كانت وجهة النظر الكينزية قد أعطت أهمية فائقة للإنفاق الحكومي، وكان الهدف الرئيسي هو زيادة الطلب الفعال ، حيث وجدوا إن زيادة الإنفاق الحكومي هي الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية ، سواء من وجهة نظر خلق الشروط الضرورية لتحقيق معدلات النمو المثالية في الأجل الطويل .

وقد اوجد كينز علاقة بين زيادة الإنفاق ونمو الدخل القومي من خلال آلية المضاعف الذي يوضح اثر الإنفاق الاستثماري على زيادة الدخل القومي ، عبر قدرته على خلق دخول فردية جديدة ومن ثم زيادة القوة الشرائية ومفهوم المضاعف في كل النماذج الكنيزية يستند على الميزة الخاصة للإنفاق العام ، لذا فان الإنفاق العام في أدب النمو وفقاً لهذه الفرضية يعامل كمتغير خارجي يسبب النمو في الدخل القومي ، وفي أكثر نماذج الاقتصاد الكلي يصبح كمتغير أساسي يمكن إن يؤثر على النمو والتنمية [٢]، هذا ويمكن عرض الإطار ألمفاهيمي للفرضية الكينزية من خلال نموذج القطاعات الأربعة الذي يعرض توازن الدخل عندما الناتج يساوي الطلب الكلي

$$Output(y) = Total\ Demand = C+I+G+(X-M)$$

حيث :

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار الخاص

G : الإنفاق الحكومي

X-M : صافي الصادرات و الاستيرادات . [٣]

ومن الواضح إن(G) بوصفها مكون من مكونات (GDP) ففي حالة الزيادة في الإنفاق من شأنها تتسبب ارتفاع الدخل المعتمد على اثر المضاعف في إطار نموذج الطلب الكلي والعرض الكلي حيث تعمل على انتقال منحى الطلب الكلي إلى جهة اليمين مما يحقق نقطة توازن جديد في الأجل القصير ويؤدي إلى ارتفاع مستوى الناتج وارتفاع مستوى الأسعار بمرور الزمن ، بالمقابل يتحول منحى العرض الكلي في الأجل القصير إلى جهة اليسار لإعادة التوازن ، بعدئذ سيعود الناتج إلى معدلاته الطبيعية وكذلك الأسعار كما وضح سابقا في الشكل رقم (١) .

لذا فأن نظرية الطلب الفعال التي جاء بها كينز أكدت الأثر الايجابي للإنفاق العام التلقائي على النمو الاقتصادي لاسيما في مرحلة مبكرة من التنمية ، وأداة مهمة متاحة للحكومات لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام (العمالة) ، لذا فأنه يفترض إن سببية العلاقة تمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي ، بمعنى إن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكنيزي . ويزعم البعض إن الزيادة في الإنفاق الحكومي يمكن إن تعزز النمو الاقتصادي إلى حد معين لان الارتفاع الكبير في الإنفاق الحكومي يقوض النمو الاقتصادي وينخفض تدريجياً كلما ازداد الإنفاق الحكومي عن

---

[١] ـ د.منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر،الرياض،٢٠٠٤، ص٣٩-٤١.

[٢] ـ انظر، د. عادل احمد حشيش ،مصدر سابق ، ص ٩٠-١٠٠ ،و- د. محمود الوادي وآخرون ، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، دار المسيرة ،ط١ ، ٢٠٠٢، ص١٠٠

[٣] ـ د. كريم سالم حسين الغالبي، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر في العراق للمدة(١٩٧٥-٢٠١٠)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العراق،مجلد ٨-عدد٢٥، ٢٠١٢ ، ص٣٥-٣٨.

طريق تحويل موارد إضافية من القطاع الإنتاجي إلى إنفاق استهلاكي . [٤] انظر الشكل (١) الذي يوضح مستويات النمو الاقتصادي GDP مع نسبة الإنفاق الحكومي .

شكل (١)

مستويات النمو الاقتصادي GDP مع نسبة الإنفاق الحكومي
نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP%

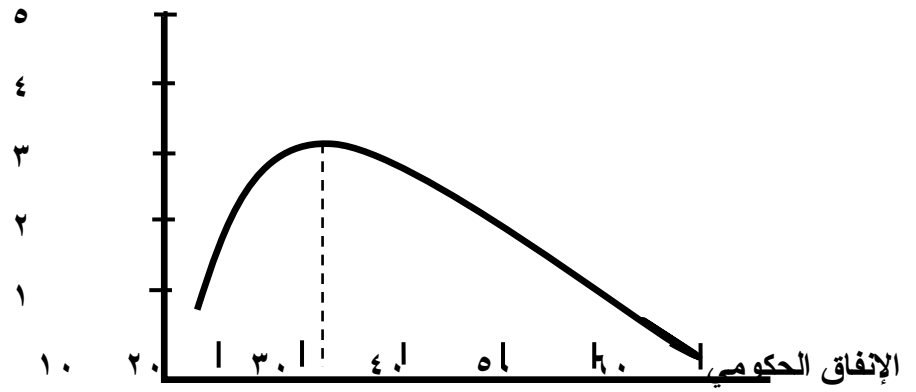

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر السابق .

يوضح الشكل أعلاه إن معدل النمو الاقتصادي يزداد مع زيادة الإنفاق الحكومي حتى يصل إلى حجمه الأمثل الذي يحقق أعلى معدل للنمو الاقتصادي لان عند هذه النسبة الفوائد ستفوق التكاليف . [٥]

وإذا ازدادت نسبة الإنفاق الحكومي إلى GDP فان منحنى معدل النمو الاقتصادي سيهبط لعدد من الأسباب هي :

١- الإنفاق الحكومي يصبح عبئاً بسبب :
- سوء توزيع النفقات .
- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية على أوجه الاستخدام المختلفة .
- انخفاض الكفاءة النسبية .

٢- زيادة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي في كثير من الأحيان يقلل من الحافز لزيادة الإنتاجية ويدعم بشكل غير مباشر البطالة ، وتصبح الإنتاجية لا تحدد دخل الفرد.

وفي مثل هذه الحالات فان التكاليف ستتجاوز المنافع ، ويسمى هذا المنحنى بمنحنى ران (Rahn Curve) ، والجدير بالذكر إن العديد من الدراسات التطبيقية التي اهتمت باختبار صحة كل من هاتين الفرضيتين أعلاه ، و استخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي الحديثة وجاءت النتائج بين من يؤيد كينز ويعارض فاجنر وبالعكس ، أي لم تكن النتائج حاسمة . [٦]

---

[٤] - دانيال ميتشال ، تأثير الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، معهد توماس لدراسة السياسات الاقتصادية ، واشنطن ، ٢٠٠٥ ، ص٣

[٥] - د. هيثم عبد القادر الجنابي ، تحليل العلاقة بين الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والنمو الاقتصادي في العراق ١٩٨١-٢٠٠٦ ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية – مجلد ١٩- عدد٧٣ ،بغداد ، ٢٠١٣، ص٣٥٤.

[٦] - د. كريم سالم حسين الغالبي ، مصدر سابق ، ص٣٩

كما يوضح الاقتصاديان **بيكوك و وايزمن** في فرضيتهما المسماة (الأثر الإزاحي) إن الإنفاق العام والضرائب ضروري جداً في فترات الحروب والاضطراب الاجتماعي وفي أوقات السلم ، مشبهين السلسلة المتقطعة للإنفاق الحكومي بارتفاعات الهضبة . [٧]

لذا من خلال العرض الوجيز للأطر الفكرية لكل من فاجنر وكينز وبيكوك ووايزمن، والأفكار التي جاءت بها نظريات النمو التي ذكرناها في المبحث الأول من هذا الفصل التي نجد فيها بعض الاختلافات التي ترجع إلى اختلاف الظروف التي نشأت فيها كل نظرية . يمكن ملاحظة العلاقات المختلفة التي تظهرها هذه النظريات ، فهي تعطينا دليلا واضحا لمسببات رفع معدلات النمو ومستوى المعيشة. حيث إن **تراكم رأس المال و استغلال الموارد الطبيعية ونمو السكان والتقدم الفني في ظروف اجتماعية وسياسية مؤاتية** ، تؤدي إلى زيادة الناتج الكلي ، وان هذا الناتج لا يعتمد فقط على كميات عوامل الإنتاج ودرجة التقدم الفني ، ولكن أيضا على النسب التي تمتزج بها هذه العوامل مع بعضها البعض .

كما و**نجد من الضروري دخول الحكومة كشريك أساسي في تعبئة الاستثمارات الصناعية وبناء ركائز للنمو الاقتصادي وأهمها الإنفاق على التعلم وبرامج التنمية البشرية لتحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستخدام(العمالة)** . إن تدخل الدولة في الاقتصاد عبر السياسات الانفاقية نابع من معالجة وتصحيح الضعف في إلية السوق والقطاع الخاص وهذا الضعف في إلية السوق يؤدي بدوره إلى توزيع خاطئ للموارد والذي يشكل بحد ذاته عقبة إمام التنمية ، وان أكثر ما تحتاج إلى تدخل الدولة هي اقتصاديات البلدان النامية المتعثرة تنموياً والتي تشكل مساهمة القطاع العام نسبة كبيرة في الناتج.

لذا يلاحظ إن السياسة الانفاقية للحكومة تلعب دوراً بارزاً في رفع مستويات الطلب الكلي وإحداث التوازن ومعالجة الدورة الاقتصادية وإمكانية إن يعوض الإنفاق الحكومي الإنفاق الخاص في الدورة الاقتصادية إلا انه لا يكون بديلاً عنه ، وان السياسة الانفاقية التمويلية والمعوضة تساعد في تقليل التفاوت في توزيع الدخل من ناحية والتفاوت بين الطلب والعرض الكلي من ناحية أخرى . كما وأن البيئة الاقتصادية المستقرة تعد من متطلبات تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمشروعات .

إن الارتفاع المنتظم لمعدلات النمو في الإنتاج بدرجة متناسبة مع معدلات نمو السكان ، واستقرار الأســـعار دون إن يشهد المستوى العام للأسعار تقلبات قوية ومفاجئة والتي يعبر عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك ، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بمستوى يقارب إمكانية تحقيق الناتج الممكن، كل هذا يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي الذي تطمح له البلدان النامية و المتقدمة . [٨]

ثانيا :ـ العلاقة بين الأنفاق العام والنمو الاقتصادي :

ويأتي من حيث الأهمية كهدف أساسي للسياسية المالية بعد الاستقرار الاقتصادي هو رفع معدل النمو الاقتصادي والذي هو(عبارة عن عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبرة فترة من الزمن (٢٥) سنة ، بحيث تكون هذه الزيادة اكبر من معدل نمو السكان مع توفير الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة من التلوث والحفاظ على الموارد غير المتجددة (الموارد القابلة للنضوب). [٩]ولذلك فإن الدول التي يزيد عدد سكانها

---

[2]-Dr.Clara Delavallede , Public Expenditure In Developing Countries, Paris ,2006 ,P:25

[٧] - د. كريم سالم حسين الغالبي ، مصدر سابق ، ص٣٩

[2]-Dr.Clara Delavallede , Public Expenditure In Developing Countries, Paris ,2006 ,P:25

[٨] - جيمس جوارتيني ، وريجارد استروب ، مصدر سابق ، ص٢١١ـ ٢١٨

[٩] - د.محمود جاسم عباس –النمو الاقتصادي والمؤشرات الأساسية في الاقتصاد العراقي (١٩٧٠-٢٠٠٨) مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،٢٠١١ ، ص٦٥

بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف ومعظمها من الدول النامية، ولذلك يتعين على الدول النامية التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة قضية تزايد السكان وإلا فإن مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر. وبمراجعة معدلات النمو السكاني في أقاليم العالم المختلفة ، يتضح أن معدلات الزيادة السكانية في الدول النامية ما زالت مرتفعة مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة، كما يتضح من بيانات الجدول أدناه:

جدول رقم (١)

سكان العالم للمدة ١٩٨٠-٢٠١٠ ومعدلات نموها والمقارنة بين الدول المتقدمة والنامية (مليار نسمة)

السنوات	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠١٠	معدل نمو السكان*٢٠١٠
العالم	٤.٤	٥.٣	٦	٦.٨٥	١.٥
الدول المتقدمة	١.١٤	١.٢	١.٢٩	١.٤	٠.٧
الدول النامية	٣.٣١	٤.١	٤.٧١	٥.٤٥	١.٧

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على

***استخدمت المعادلة** $y=[(P_n/P_o)^{1/n}-1]*100$ **سنة الأساس ١٩٨٠**

- United Nations . Population, Rate of Increas, Demographic yearbook,1996,p.131.

- The World Bank , World Development Indicators , People ,2003,p.40.

- www. Google.net

نلاحظ في بيانات الجدول أعلاه تناقض صارخ في الزيادة السكانية ومن ثم معدل النمو السكاني بين الدول النامية والمتقدمة ، فبينما نجد إن الزيادة السكانية واطئة جدا وبمعدل نمو ٠.٧% في الدول المتقدمة ، نجدها عالية وبمعدل ١.٧% في الدول النامية .لذا نجد إن حوالي ٨٠% من سكان العالم يتواجدون في دول الجنوب النامية ، بينما ٢٠% المتبقي في دول الشمال المتقدم . [١٠]

النفقات العامة هي احد الأدوات المهمة للسياسة المالية ، بقسميها الجاري والاستثماري ، ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي وذلك من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة الدخل القومي وارتفاع نصيب الفرد من هذا الدخل ، ويكون دور الأنفاق الاستثماري كبيراً ومؤثراً لتحقيق زيادة في الدخل القومي ورفع المستوى ألمعاشي للسكان على عكس الأنفاق الاستهلاكي الذي يكون دوره محدود. سنوضح دور كل من الإنفاق الاستهلاكي العام والإنفاق الاستثماري العام في زيادة معدلات النمو .

- <u>دور الأنفاق الاستهلاكي العام في تحقيق النمو الاقتصادي :</u>

تستخدم الحكومات الإنفاق كأحد الأذرع التي ترفع بواسطتها من قدرة الاقتصاد على النمو والتطور، فتعد الدولة اكبر مشتري في السوق الداخلية خصوصا في الدول النفطية التي تتميز بتركز عوائد الثروات النفطية ، وهذه الثروات عادة ما تكون مصدر الريع الأكبر إن لم يكن الوحيد المعتبر في هذه الدول .

أن الأنفاق الاستهلاكي العام يتكون من قسمين هما :

---

[١٠] - هانس- بيترمارتن - هارالد شومان ، ترجمة د.عدنان عباس على ، فخ العولمة / الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، مجلة عالم المعرفة ، العدد ٢٩٥ ، الكويت ،٢٠٠٠ ، ص ٣٩

- الأول يتضمن ما تقدمه الدولة من خدمات عامة وما تحتاجه من سلع مرتبطة بهذه الخدمات التي تقدمها الدولة .
- الثاني يتضمن الإعانات والمساعدات التي تقدمها الدولة للأفراد والمشروعات وتسمى نفقات تحويلية .

إن هذه النفقات الاستهلاكية تؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع والخدمات وبذلك فهي تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي من السلع والخدمات كنتيجة لمواجهة الزيادة في الاستهلاك وبذلك يزداد الناتج المحلي الإجمالي .[١١] هذا يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للطلب الاستهلاكي المتزايد ، أما بخصوص النفقات الاستهلاكية العسكرية فهنا يعتمد تأثيرها على طبيعة الاقتصاد القومي ففي البلدان المتقدمة يعد الأنفاق الاستهلاكي العسكري منتج ويفيد الاقتصاد لوجود صناعات عسكرية ضخمة تحتاج إلى استهلاك ، وبالعكس في البلدان النامية فيعد الأنفاق العسكري الاستهلاكي تبذيراً ويكون على حساب التنمية والرفاهية الاقتصادية وتزداد خطورته كلما زادت نسبة هذا الأنفاق إلى الدخل القومي .[١٢]

- **دور الأنفاق الاستثماري العام في تحقيق النمو الاقتصادي:**

تعتبر النفقات العامة وخصوصا الرأسمالية منها من أهم أدوات السياسات المالية التي تستطيع أن تساهم في تحريك فعاليات الاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود إذا ما استخدمت بشكل امثل ، وكما تشير معظم نظريات التنمية الاقتصادية إن الاستثمار محدد أساسي لعملية النمو الاقتصادي وان دور الدولة في تكوين الاستثمارات دور أساسي في دفع عملية النمو الاقتصادي عبر الاستثمارات الحكومية والتي لا يمكن تجزئتها حسب منطق نظرية الدفعة القوية . حيث لها دوراً كبيراً في تحديد معدل النمو الاقتصادي حيث أن كل زيادة في هذا الأنفاق تمثل أما إضافة طاقة إنتاجية جديدة أو أصلاح طاقة إنتاجية معطلة .

يقسم الأنفاق الاستثماري إلى نوعين هما :- [١٣]

١- **النفقات الاستثمارية المباشرة** : ويتمثل في أقامة المشاريع الزراعية و الصناعية ...الخ ، والتي يترتب عليها أنتاج سلع وخدمات تؤدي إلى زيادة الناتج القومي الإجمالي إي زيادة حجم العرض الكلي ، فتخف الضغوط التضخمية .

٢- **النفقات الاستثمارية غير المباشرة**:التي تخصص لإقامة البنى الإرتكازية اللازمة لتحفيز النشاط الاقتصادي ، وتؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحتاج الحكومة لأقامتها إلى مدة زمنية طويلة لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها .

ويمثل الاستثمار وسيلة مهمة وفاعلة في تغير بنية الاقتصاد القومي وتحفيزه على النمو والتطور والتقدم كونه يمثل أما إضافة جديدة للطاقة الإنتاجية القائمة أو تعويض عن طاقة إنتاجية اندثرت بفعل الاستخدام لها . فهدف خطط التنمية الاقتصادية هو تحقيق زيادة في الدخل القومي تفوق معدل الزيادة السكانية حتى يرتفع المستوى ألمعاشي لعموم السكان غير أن زيادة متتالية وسريعة في الدخل القومي لا يمكن أن تتحقق ألا بزيادة الناتج الكلي وهذا لا يحدث ألا من خلال زيادة

---

[١١] ـ د.طاهر الجنابي ، مصدر سابق ، ص ١١٦ .
[١٢] ـ نفس المصدر السابق ، ص ١١٤ ـ ١١٥ .

[١٣] ـ عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، مطبعة التعليم العالي ، ط١ ، الموصل ١٩٨٨ ، ص٨٤ .

الأنفاق الاستثماري . وبذلك ندرك الأهمية البالغة للأنفاق الاستثماري حيث انه يعد محور عملية التنمية ومفتاح تحقيق معدلات سريعة للنمو الاقتصادي . [١٤]

وجد (odedokun.1997) دليلا في ٤٨ دولة إن الاستثمار في البنى الإرتكازية العامة تسهل عمل القطاع الخاص ومن ثم الارتقاء بالنمو ، [١٥] كما إن الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة مثل الإنفاق على الأمن والنظام وعلى الطرق له تأثير مباشر، من هنا سيكون من المفيد دراسة كيف إن التغيرات في حصص عنصري الإنفاق العام متعلقة بالنمو والازدهار الاجتماعي واختيار المزيج الأمثل . [١٦]

وفي مجال النفقات في الأمد الطويل قدمت النماذج الأولى من النمو أنماطا لنفقات عامة بوصفها محركا للنمو الاقتصادي . وفي إطار نظريات النمو الداخلي فقد ناقش (Robert lucas,1988) مسألة الاستثمار وتأثيره في رأس المال البشري ، إذ إن الاستثمار يعمل على زيادة قاعدة الموارد للاقتصاد والمخرجات ، وان النفقات على التعليم هي المصدر الرئيس للنمو الاقتصادي على المدى البعيد ، وفي هذه الدراسة وجد (bils & klenow , 2000) إن إنفاق الحكومة على التعليم يمتلك علاقات ايجابية مع النمو الاقتصادي وبصورة متعاكسة ، وكذلك الحال بالنسبة للإنفاق العام على الرعاية الصحية وأنظمتها التي تعمل على تقليل الإمراض وزيادة الإنتاجية ومن ثم التأثير على المهارات . [١٧]

وتدلل الدراسات التطبيقية على الاقتصاد الأمريكي على تلك العلاقة بين الإنفاق على التعليم والنمو ، وتوصل روبنسون إن زيادة مدة التعليم وتحسين نوعيته أدت إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة بين عامي ١٩٦٠-١٩٨٠

وفي دراسة لـ (هاربرجر عام ١٩٥٩) في تشيلي على إن التعليم والتقدم والمعرفة يعطيان عائدا اقتصاديا كبيرا . [١٨]

ثالثا :ـ تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي :

ذكرنا سابقا إن للإنفاق دوراً في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، ولكن تتأثر فاعلية تحقيق تلك الأهداف بالسياسات المالية التي تتبناها الحكومات ليس فقط في حجم الإنفاق العام وإنما تلعب أوجه الإنفاق ذاتها ، إي أولويات الإنفاق العام التي تحدده عدد من العوامل أهمها الوضع الاقتصادي للدولة ، فبصرف النظر عن نوعية صانع القرار وأياً كانت إيديولوجيته فان قراءة الواقع الاقتصادي وحقيقته أمر هام في تحديد أولوياته . فالمرحلة التنموية أو وجود الأزمات الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية الدولية كلها عوامل تحدد توجهات الإنفاق العام بصرف النظر عن ما ترفعه النظم السياسية من شعارات حول برامجها الانفاقية فالالتزامات الدولية وطبيعة العلاقات بين الاقتصاد الوطني والعالم الخارجي هي محددات أساسية في تشكيل

---

[١٤] ـ د. مجيد عبد جعفر ، بعض من اساليب قياس الاثار الاقتصادية والنفقات العامة ، مجلة المالية ، عدد١ ، العراق ، ١٩٨٦، ص١٤٣

[3]- Martin Zagler, George Durnecker, 2003, Fiscal Policy and Economic Growth, Journal of Economic Surveys, Vol. 17, No.7

[4]-Sugata Ghosh Udayan Roy, 2004, Fiscal Policy, Long-Run Growth, and Public Goods. Canadian Journal of Economics-Revue Canadienne Economique, Vol. 37, No.3

[١٧] ـ د . احمد حسين الهيتي ، د. فاطمة ابراهيم خلف ، اثر ادوات السياسة المالية في النمو الاقتصادي السعودي والاقتصاد الاردني للمدة (١٩٧٠-٢٠٠٣) ، مجلة بحوث مستقبلية – عدد ٢٧-٢٨ ، ٢٠٠٩ ، ص ١٧-١٨

[١٨] ـ د. عبد الله زاهي الرشدان ، اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠١، ص ٧١-٧٢

هيكل الإنفاق . ونذكر على سبيل المثال قضية الدعم أو الضغوط التي تضعها المؤسسات الدولية مثل (منظمة التجارة الدولية WTO) سنتعرض مجموعة من الحقائق التي أوضحتها الخبرات الدولية من خلال الدراسات التي تناولت الإنفاق العام وأولوياته ، أهم هذه الحقائق هي :[١٩]

١- الإنفاق العام يلعب دور في تحقيق الأهداف المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومحاولة توزيع مكاسب هذا النمو على فئات المجتمع المختلفة ، وذلك لرفع مستويات المعيشة والرفاهة للمجتمع بجميع فئاته .

٢- السياسات المالية التي تتبناه الحكومات تؤثر بفاعلية تحقيق تلك الأهداف .

٣- زيادة الإنفاق لتحفيز الاقتصاد في مرحلة الركود ، ولكن في جميع مراحل الدورة الاقتصادية لابد للإنفاق الحكومي إن يستند إلى جانبين رئيسيين هما :

- تحفيز الأنشطة الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي .
- مراعاة البعد الاجتماعي وعدالة التوزيع وذلك بالإنفاق في مجالات (التعليم والصحة والخدمات العامة) ليكفل إتاحتها للجميع وخاصة الفئات المهمشة .

٤- يتغير هيكل الإنفاق العام بالتغيرات السكانية والاقتصادية فزيادة عدد كبار السن تؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق المتعلق بالمعاشات ، ونضوب مورد طبيعي تعتمد عليه الدولة يؤدي إلى تغيرات في هيكل الإنفاق العام .

٥- بالنسبة لتوجهات وهيكل الإنفاق فإن هناك اتجاهات حديثة قامت بدراسة توظيف ذلك الإنفاق وتوجيهه في مجالات مختلفة ، وآثاره المترتبة على النمو الاقتصادي والتنمية وتحسين مستويات المعيشة والرفاهية للمجتمع ، وخلصت إلى أن الإنفاق في مجال الضمان الاجتماعي هو الأكثر تعبيراً عن الإنفاق الحكومي ، حيث غالباً ما تتميز الدول ذات الإنفاق العام المرتفع نسبياً كنسبة من الناتج الإجمالي بارتفاع نسبي في الإنفاق في مجالات الضمان الاجتماعي نسبة إلى المجالات الأخرى . وهذا مهم للنمو الاقتصادي .

ففي بعض الدول المتقدمة كدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) يأتي الإنفاق في مجالات الضمان الاجتماعي في المركز الأول في الإنفاق . بينما تأتى الصحة على قمة أولويات الإنفاق في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تأتى بدورها في المركز الثاني في الدول الأوربية في منظمة ألـ (OECD). وتنظر تلك الدول إلى الإنفاق الصحي على أنه نوع من الاستثمار، حيث أنه العامل الأول لرفع الإنتاجية .ثم في المركز الثالث يأتي التعليم وهو أيضاً يعتبر استثماراً طويل الأجل في رأس المال البشري والذي تم اعتباره مؤخراً عنصراً من عناصر الإنتاج .

٦- أبرزت الخبرة الدولية أيضاً أن هيكل الإنفاق العام لا يعبر عن الأولويات بقدر ما يعبر عن الاحتياجات القائمة ، فعلى سبيل المثال في حال وجود قلاقل سياسية أو منازعات مع دول مجاورة يكون الاحتياج الأكبر متركزاً على الدفاع والأمن القومي وما شابه ، كما هو الحال لدى كوريا الجنوبية مثلاً .

٧- كذلك تتأثر مستويات الإنفاق بطبيعة الحكومة القائمة ، فعلى سبيل المثال تتميز الحكومات الائتلافية والتي تتكون من أحزاب عدة بارتفاع مستويات الإنفاق العام مقارنة بغيرها ، إذ أن تلك الحكومات تعمل على تنفيذ أكثر من برنامج لأكثر من حزب . ومن ثَم عادة ما تشهد الموازنة العامة في هذه الدول عجزاً قد يكون متزايداً بشكل أكثر حدة عن غيرها من الدول .

---

[١٩] ـ د. عبد الله شحات ، الاقتصاد السياسي لتحديد أولويات الإنفاق العام ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٩ ص٧-١٥

٨- أيضاً تختلف أدوات الإنفاق الحكومي ودرجة التحكم فيها باختلاف درجة المركزية في النظام السياسي ، حيث تشير بعض الدراسات إلى أنه يتم التحكم في الإنفاق الحكومي وإدارته بشكل أفضل في الأنظمة السياسية المركزية ، وهو ما أوضحته العديد من الدراسات .

رابعا :- المؤشرات الاقتصادية :

سنتطرق في تحليل العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي عدد من الجوانب المهمة في هذه العلاقة من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية هي :

-معدل النمو الاقتصادي :

يؤدي تحقيق النمو الاقتصادي في المجتمع إلى ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، والتغير في الدخل الفردي يؤدي إلى تغير في بنود الإنفاق الحكومي ، إذ بزيادة الدخل القومي يزداد الإنفاق الحكومي ، بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية من قبل أفراد المجتمع ، وكما ذكر (فاجنر) فإن المرونة الدخلية للطلب على السلع والخدمات العامة تعد عالية ، أي أن أفراد سيطالبون بمزيد من السلع والخدمات العامة أو يطالبون بمستوى جيد منها لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم ، مثل المطالبة بمستوى جيد من التعليم والصحة ومراكز الترفيه الاجتماعية وشبكات طرق جديدة ، وبسبب زيادة الطلب سيزداد نمو الإنفاق الحكومي من أجل إشباع تلك الحاجات العامة . [٢٠]

ويتحرك النمو الاقتصادي من خلال حجم معدلات الاستثمار الكلي في الاقتصاد القومي ، ويمكن تمويل الاستثمار من مصدرين ، الأول : المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد القومي ، والثاني : الموارد الأجنبية على اختلاف أنواعها مثل (القروض والمساعدات والهبات والديون والاستثمار الأجنبي العام والخاص) . والجدير بالذكر أن النمو الاقتصادي يحقق زيادات في الإيرادات الضريبية عن طريق فرض ضرائب على الدخل المتحقق لدى القطاعات الإنتاجية الخاضعة للضريبة من جهة ، وفرض ضرائب الاستهلاك والإنتاج المحلي من جهة أخرى ، وزيادة الإيرادات الضريبية سوف تلجأ الحكومة إلى إعادة استثمار هذه الإيرادات في مجالات التنمية المختلفة وحسب أولويات برامج التنمية في المجتمع، أي أن العلاقة تبادلية. [٢١]

ويوضح الجدول (٢) متوسطات معدل النمو الاقتصادي بسعر السوق لبعض الدول العربية .

الجدول (٢)
معدل النمو الاقتصادي لبعض الدول العربية بسعر السوق (%)

السنوات / الدول	١٩٩٤-١٩٩٠	١٩٩٩-١٩٩٥	٢٠٠٣-٢٠٠٠
الدول النفطية			
السعودية	٨.١٨	٣.٨٤	٦.٨٨
الكويت	٨.٤٠	٤.٤٤	٧.٥٠
الإمارات	٧.١٦	٧.٠٦	٩.٦٥
قطر	٢.٩٢	٦.٦٩	١١.١٢
عمان	٩.٩٤	٤.٢٢	٩.٥٧
الجزائر	٤.٣٢-	٦.٣٤	١.٩٧
ليبيا	٥.١٦	١.٤٤	٨.٣٦-

[٢٠] - إبراهيم محمد حسين العبيدي ، اتجاهات الإنفاق الحكومي ومحدداته لدول عربية مختارة للمدة (١٩٨٠-٢٠٠٠) ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، ٢٠٠٦ ،ص٤١-٤٢

[٢١] - خيري مصطفى كتانة ، اتجاهات الإيرادات الضريبية في الأردن والعوامل المؤثرة فيها ، ط١ ، طباعة مكتبة الشباب ومطبعتها ، عمان الأردن . ١٩٩٨ ،ص٧٨-٨٠

الدول الغير نفطية			
الأردن	١٥.٨٠	٥.٦٢	٤.٥٧
سوريا	٨.٦٦	١.٣٨	٦.٧٠
لبنان	٢٨.٥٤	١١.٩٠	١.٧٥
المغرب	٣.٩٤	٥.٦٠	١.٩٧
تونس	٦.١٤	٦.١٤	٤.٠٣

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات : الحسابات القومية للدول العربية ،للسنوات (١٩٩٦-٢٠٠٣) .

ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن أعلى معدلاً للنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ ، فكان في عمان إذ بلغ (٩.٩٤%) ، أما الجزائر شهدت أدنى معدل للنمو الاقتصادي بلغ (-٤.٣٢%) ، في حين شهدت ليبيا أدنى معدل للنمو الاقتصادي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ والفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ ، إذ بلغ نمواً سالباً مقداره (-٨.٣٦%) ، ويعود ذلك إلى انخفاض الإيرادات النفطية نتيجة انخفاض الأسعار العالمية لسلة خامات أوبك من (٢٧.٦) دولار للبرميل الواحد إلى (٢٣.١) دولار للبرميل وانخفاض كمية إنتاجه ، أما أعلى معدل للنمو فكان في قطر ، إذ بلغ (١١.١٢%) .

أما بالنسبة لمجموعة الدول غير النفطية فقد شهدت لبنان أعلى معدل للنمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) بلغ (٢٨.٥٤%) ، ويرجع ذلك إلى تحسّن الحالة الاقتصادية والسياسية إلى تدفق بعض رؤوس الأموال إلى الداخل ، في حين شهدت المغرب أدنى معدل للنمو بلغ (٣.٩٤%) خلال الفترة ذاتها بسبب الظروف المناخية . أما خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) فإن لبنان كانت قد شهدت أعلى معدل للنمو بلغ (١١.٩%) وذلك متأت أساساً من مواصلة لبنان ببناء هياكل البنية التحتية التي أضرت بها الحرب الأهلية ، فضلاً عن الانتعاش في قطاعي السياحة والقطاع المصرفي ، فيما شهدت سوريا أقل معدل للنمو بلغ (١.٣٨%) والسبب في ذلك يعود إلى سياسة وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي طبقها الاقتصاد السوري . وقد عاد وارتفع معدل النمو في سوريا ليبلغ (٦.٧%) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) ويرجع ذلك إلى ارتفاع حجم الناتج الزراعي والنمو المطرد لقطاع السياحة . وكانت المغرب قد شهدت أقل معدل للنمو وذلك بسبب الجفاف الذي تعرضت له خلال عام ٢٠٠٢ .

ـالسـكان :

للسكان أهمية في معظم البلدان وخاصة في البلدان النامية ، بسبب علاقته الوثيقة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأعباء التي تتركها على عاتق الحكومة ، فزيادة السكان تؤثر على الموازنة العامة من خلال العرض والطلب على السلع العامة ، لأن (الهيكل الجغرافي والتركيب العمري والهيكل الاجتماعي) له دور حاسم ومهم في عمليات النمو الديموغرافي ، فمن جانب الطلب تؤدي الزيادة في عدد السكان إلى خلق حاجات عامة جديدة ، ومن جانب العرض سيؤدي إلى تفاوت في النفقات الحكومية أو إلى فقدان المدخرات نتيجة لانخفاض قدرت الحكومة و حجم إنفاقها . [٢٢]

ويلاحظ من الجدول (٨) أن أعلى متوسط لمعدل نمو السكان في مجموعة الدول النفطية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) شهدت عُمان أعلى معدل للنمو بلغ (٥.٩٠%) ، وشهدت الكويت أدنى

([1])- Horst Glaus Recktenwald, 1974, Public Expenditure-Aseculal View Economics, Vol. 9,p116

معدل لنمو السكان بلغ (-٢.٧٥%) ، ويعزى هذا الانخفاض إلى حرب الخليج الثانية . وخلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) شهدت الإمارات أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٥.٢%) في حين شهدت كل من الجزائر وعُمان أدنى معدلين لنمو السكان بلغا (٢.٣٣%) و (٢.٣٤%) على الترتيب ، وشهدت الإمارات كذلك أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٥.٨١%) خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) أما بالنسبة للدول غير النفطية فخلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) فكان الأردن قد سجل أعلى معدل لنمو السكان بلغ (٥.٩٢%) ، في حين شهدت تونس أدنى معدل لنمو السكان بلغ (٢.٠٠%) . أما خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ارتفع معدل نمو السكان في الأردن لأعلى معدل وبلغ (٣.٤٣%) ويعزى ذلك أساساً إلى عودة الأردنيين من الخارج بسبب أزمة الخليج ، في حين شهدت تونس أدنى معدل لنمو السكان بلغ (١.٦٣%) . وكذلك خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فقد شهد الأردن أعلى معدل للنمو بلغ (٢.٨٤%) ، فيما شهدت لبنان أدنى معدل للنمو بلغ (٠.٥٠%) .

الجدول (٣)
معدل نمو السكان لبعض الدول العربية %

السنوات / الدول	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الدول النفطية			
السعودية	٤.٣٧	٢.٨٧	٣.١٩
الكويت	-٢.٧٥	٣.٣٦	٢.١٤
الإمارات	٥.٥٨	٥.٢٠	٥.٨١
قطر	٥.٤٠	٤.٧٩	١.٢٤
عُمان	٥.٩٠	٢.٣٤	٣.٢٥
الجزائر	٢.٣٧	٢.٣٣	٢.٣٠
ليبيا	٤.٢٤	٤.٠٤	٣.٠٦
الدول الغير نفطية			
الأردن	٥.٩٢	٣.٤٣	٢.٨٤
سوريا	٣.٤٢	٢.٩٣	٢.٧٠
لبنان	٢.٨٦	٣.٠٦	٠.٥٠
المغرب	٢.١١	١.٨٨	١.٧٠
تونس	٢.٠٠	١.٦٣	١.١٧

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :
الحسابات القومية للدول العربية للسنوات : (١٩٩٦ ، ٢٠٠٣) .

نستنتج من ذلك أن الإمارات كانت قد شهدت أعلى معدل لنمو السكان خلال أكثر الفترات ، أما الجزائر فقد شهدت أدنى معدلاً لنمو السكان . ونجد في مجموعة الدول غير النفطية أن الأردن كان قد سجل أعلى معدلاً لنمو السكان ، في حين كان معدل النمو في لبنان قد سجل أدنى معدلاً لنمو السكان .

- **الإنـــفاق الحكومي :**

برز اهتمام متزايد خلال السنوات الأخيرة بظاهرة حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي ، إذ أن زيادة دور الحكومة يعكس بدرجة كبيرة النمو المتزايد للطلب على الخدمات العامة . وأحد وظائف الإنفاق العام هو دعم النمو الاقتصادي من خلال تطوير إمكانيات الإنتاج وحفز الاستغلال الأمثل لقاعدة الموارد . ولقياس دور الحكومة في النشاط الاقتصادي في بعض الدول العربية ، فقد تمّ اختيار متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي ، انظر الجدول الاتي :

الجدول (٤)
متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية
(مليون دولار)

السنوات / الدول	١٩٩٠-١٩٩٤	١٩٩٥-١٩٩٩	٢٠٠٠-٢٠٠٣
الدول النفطية			
السعودية	٤٦.٠١	٣٥.٣٣	٣٣.٣٦
الكويت	١٠٥.٧١	٤٧.٥٩	٣٧.٥٩
الإمارات	٤٠.٤١	٣٨.٣٣	٣٣.٠٢
قطر	٤٧.٦٢	٤٤.٧٦	٢٩.٥٧
عُمان	٤٦.٨٩	٣٩.٧٣	٣٥.٧٤
الجزائر	٣٠.٩٣	٣٠.٤١	٣٢.٣٦
ليبيا	٣٨.٠٩	٣٨.٩٨	٣٠.٦٧
الدول الغير نفطية			
الأردن	٣٧.٧٠	٣٦.٠٥	٣٤.٢٥
سوريا	٢٧.٤٦	٢٩.١٥	٣٤.٥٢
لبنان	٣٠.٣٧	٣٣.٤٨	٣٩.٢٤
المغرب	٢٨.٣١	٢٧.٩٦	٢٩.٩٢
تونس	٣٦.٩٢	٢٩.٢١	٢٩.١٢

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات :
الحسابات القومية للدول العربية للسنوات : (١٩٩٤- ٢٠٠٥) .

نلاحظ في الجدول أعلاه بالنسبة لمجموعة الدول النفطية فقد شهدت الكويت أعلى متوسطاً لنسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) إذ بلغ (١٠٥.٧١%) ، ويرجع ذلك إلى زيادة النفقات الاستثنائية ذات العلاقة بتكاليف حرب الخليج. أما الجزائر فبلغ معدل الإنفاق الحكومي أدنى نسبة بلغت مقداره (٣٠.٩٣%) ويعزى ذلك إلى ارتفاع أعباء الدين الخارجي . وكذلك شهدت الكويت أعلى متوسط وصل إلى (٤٧.٥٩%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ، وكذلك الحال بالنسبة للجزائر ، إذ سجلت أدنى متوسط بلغ مقداره (٣٠.٤١%) ، ويرجع ذلك إلى إلغاء أنواع الدعم المقدم للمواد الغذائية والدعم غير المباشر الممنوح للكهرباء والغاز مع رفع أسعاره تدريجياً .

أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فشهدت الكويت أعلى متوسط بلغ مقداره (٣٧.٥٩%) في حين سجلت قطر أدنى معدل بلغ مقداره (٢٩.٥٧%) .

أما مجموعة الدول غير النفطية سجلت الأردن أعلى متوسط بلغ مقداره (٣٧.٧٠%) خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٤) ، فيما شهدت سوريا أدنى متوسط بلغ مقداره (٢٧.٤٦%) ويعزى ذلك

إلى تراجع الإيرادات الحكومية ، ولاسيما النفطية والمنح الخارجية . وعادت الأردن لتحقق أعلى متوسط لنسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغ مقداره (٣٦.٠٥%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٩) ويرجع ذلك إلى توفير إيرادات إضافية عن طريق توسيع قاعدة الضريبة العامة على المبيعات وزيادة نسبتها إلى (١٠%) لترتفع حصيلتها بنحو (١٥%) خلال عام ١٩٩٧ . وسجلت المغرب أدنى متوسط بلغ (٢٧.٩٦%) ، ويعزى ذلك إلى تراجع الإنفاق الجاري أكثر من نصف مليار دولار ، انظر الجدول (٩) .

أما خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٣) فقد حققت لبنان أعلى متوسط بلغ مقداره (٣٩.٢٤%) ، في حين شهدت تونس أدنى متوسط بلغ مقداره (٢٩.١٢٣%) .

وقد قامت معظم الدول العربية خلال عام ٢٠١١ بتطبيق سياسات مالية توسعية بأشكال مختلفة تضمن بعضها زيادة الإنفاق الجاري والبعض الآخر تعزيز النفقات الاستثمارية ، كما قامت بعض الدول العربية بالتوسع في النفقات الجارية وكذلك الاستثمارية .وجاءت هذه السياسات في إطار الجهود الحكومية المتخذة لتنفيذ الخطط التنموية الموضوعة مسبقا والرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة ، وكذلك في إطار الاستجابة للظروف الاقتصادية والسياسية الطارئة التي شهدتها المنطقة العربية خلال هذه الفترة ، خاصة في ضوء المطالب الفئوية والشعبية المتنامية لتوفير مزيد من فرص العمل وتحسين ظروف المعيشة وتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق النمو الشامل . لذلك أصبح دور النفقات العامة مهما ومؤثر في الناتج المحلي الإجمالي، إذ أدركت معظم الدول هذا التأثير وبدأت تستخدم النفقات العامة بوصفها أداة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية .[٢٣]

حيث إن الإنفاق العام ارتفع في الدول العربية عام ٢٠١١ عن عام ٢٠١٠ بنسب بلغت حوالي (١٢,٧%) ليصل إلى حوالي (٧٩٨,٧) مليار دولار ، وارتفع الإنفاق الجاري بحوالي (١٤,٢%) ليصل إلى حوالي (٥٨٨,٤) مليار دولار، كما ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة (٩,٠%) ليبلغ حوالي (٢١٠,٣) مليار دولار ، ولم يشهد هيكل الإنفاق العام تغيرا كبيرا، حيث شكل الإنفاق الجاري كنسبة من الإنفاق العام (٧٣,٦%) في عام٢٠١١ مقابل (٧٢,٧%) في العام السابق، في حين انخفضت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الإنفاق العام لتبلغ(٢٦,٣%) مقابل(٢٧,٢%) خلال الفترة ذاتها ، انظر الجدول (٥) .

جدول (٥)

الإنفاق العام في الدول العربية (٢٠١٠-٢٠١١)

	الإنفاق العام			هيكل الإنفاق العام (%)		النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير (%)				
	٢٠١٠	٢٠١١		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١
الإنفاق الجاري	٥١٥.٢	٥٨٨.٤	١٤.٢	٧٢.٧	٧٣.٦	٢٥.٧	٢٤.٩
الإنفاق الرأسمالي	١٩٢.٩	٢١٠.٣	٩.٠	٢٧.٢	٢٦.٣	٩.٦	٨.٩
إجمالي الإنفاق العام	٧٠٨.١	٧٩٨.٧	١٢.٧	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٣٥.٤	٣٣.٧

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١٢ ، ص١١٩

---

[١] ـ د.عادل العلي،المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، ج١ ، ط١، عمان ، ٢٠١٢، ص٨٣ .

وبلغ إجمالي الإنفاق العام كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حوالي (٣٣.٧%) في عام ٢٠١١ مقارنة بحوالي(٣٥.٤%) في العام السابق وبلغت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة حوالي(٢٤.٩%) في عام٢٠١١ مقارنة بحوالي(٢٥.٧%) في عام السابق ، بينما بلغت النسبة المناظرة للإنفاق الرأسمالي حوالي (٨.٩%) في عام٢٠١١ مقابل (٩.٦%) العام السابق وقد انخفضت نسبة الإنفاق العام، وكذلك نسب عناصره الرئيسية، إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف في عام ٢٠١١ مقارنة بعام ٢٠١٠ ، رغم زيادة القيم المطلقة للإنفاق العام وعناصره الرئيسية، وذلك بسبب النمو المرتفع للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية للدول العربية مجتمعة في عام ٢٠١١ .

ظل الإنفاق الحكومي مساهماً قوياً في اقتصادات بعض الدول وبصفة خاصة في قطر، والسعودية، والكويت ، حيث أسهمت الزيادات الكبيرة في الإنفاق الحكومي في تلك الدول في تعزيز مستويات الاستهلاك النهائي . ففي قطر تم زيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية لجميع موظفي الدولة المدنيين والعسكريين ، وفي السعودية تم زيادة الإنفاق الحكومي بصفة عامة وزيادة أعداد الموظفين والصرف على الرعاية الاجتماعية وزيادة الرواتب ودعم الأسعار، وكذلك في الكويت تم زيادة الرواتب والإعفاء من قيمة المواد التموينية لمدة عام كامل . من جانب آخر ساهم توسع برامج دعم السلع الغذائية والمحروقات في عدد من الدول العربية في زيادة الإنفاق الحكومي الجاري.

أما بالنسبة لمتوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي فقد حازت قطر على أعلى قيمة حوالي (٣٠.٥) دولار في اليوم، وسجل السودان أدنى مستوى لنصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي حوالي (٠.٣٩) دولار في اليوم عام ٢٠١١ ، ومعدل متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الحكومي للدول العربية حوالي (٥.٥٥) كما جاءه في الجدول الاتي :

جدول (٦)
متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك في عام ٢٠١١
(دولار في اليوم)

الدول	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي
قطر	٣٠.٤٥
الكويت	١٨.٠٥
عمان	١١.٩
السعودية	١١.٣٧
الإمارات	٨.٣٦
البحرين	٧.٠١
لبنان	٤.٠٨
الجزائر	٣.٠٤
ليبيا	٢.٩٣
العراق	٢.٧٣
الأردن	٢.٧١
تونس	٢.١
المغرب	١.٤٥

جيبوتي	١.١٣
سوريا	١
مصر	٠.٩١
اليمن	٠.٤٩
موريتانيا	٠.٤٩
جزر القمر	٠.٤٢
السودان	٠.٣٩
متوسط الدول العربية	٥.٥٥

المصدر : إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير الاقتصادي العربي الموحد ،٢٠١٢،ص٢٩

الاستنتاجات :

توصلت الدراسة إلى مجموعة استنتاجات أهمها :

١- تحققت فرضية البحث بوجود علاقة مابين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في العراق خلال مدة البحث .

٢- اختلال هيكل الناتج المحلي الإجمالي وهيمنة القطاع النفطي مع تراجع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى ، حيث تبلغ أكثر من ٧٥% مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي .

٣- هيكل النفقات العامة يتسم بزيادة النفقات الاستهلاكية على النفقات الاستثمارية خلال مدة البحث ، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي للاستهلاك وبوجود طاقة إنتاجية محلية معطلة فان هذا الطلب يتجه إلى العالم الخارجي .

٤- تعرض الاقتصاد العراقي إلى ظروف غير طبيعية من تأثيرات خارجية وداخلية تمثلت بحروب طاحنة وأزمات سياسية واقتصادية ، أثرت سلبا على مجمل الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبشدة ، وأخرها حرب العراق على الإرهاب .
أدت كل هذه الظروف بان تكون أولويات الإنفاق العام بالدرجة الأولى نحو الإنفاق العسكري لفرض الأمن وحماية البلد .

٥- شهد الناتج المحلي الإجمالي تذبذب واضح خلال مدة الدراسة نتيجة حتمية لظروف العراق .

٦- شهد إجمالي تكوين رأس المال الثابت أيضا إلى تذبذب لنفس الأسباب .

٧- شهدت معدلات التضخم خلال مدة البحث ارتفاع معدلاتها وخاصة في عقد التسعينات بسبب ظروف الحرب والحصار .

٨- شهد نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تذبذب بسبب اعتماد GDP على قطاع النفط الذي بدوره يرتبط بالمتغيرات الدولية ولظروف البلد .

٩- تأثير العوامل السياسية على الاقتصاد العراقي .

١٠- كل هذا انعكس سلبا على النمو الاقتصادي في العراق ، فالانخفاضات في النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بسبب فترات الأزمات والحروب والسياسة الغير واضحة للدولة أدت إلى قطع عملية استمرار النمو الاقتصادي وبالتالي يفقد الاقتصاد العراقي مزايا الدفع الذاتي للنمو الاقتصادي .

التوصيات :

خرجت الدراسة بجملة من التوصيات هي :

١- إن النمو الاقتصادي يتطلب وجود نظام سياسي قوي وعادل ذو إرادة وطنية حقيقية وإدارة اقتصادية كفوءة ودور واضح للكفاءات المهنية ، ومحاربة الفساد المالي والإداري بقوة .
٢- على الدولة تبني سياسة اقتصادية واضحة وقادرة على توليد استثمارات في المشروعات الكبيرة وخاصة مشاريع البنية التحتية .
٣- الاستفادة من الإخفاقات السياسية والاقتصادية قبل الاحتلال الأمريكي وبعده .
٤- الاستفادة من تجارب النمو الاقتصادي والتنمية التي طبقتها كثير من البلدان والاستفادة من التجارب الناجحة وسبل تطبيقها على الواقع العراقي وتجنب الإخفاقات فيها .
٥- العمل على رفع مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي مع تنويع مصادر الدخل الأخرى .
٦- زيادة نسبة النفقات الاستثمارية من النفقات العامة ، وتوجيها نحو القطاع الحقيقي ، مع زيادة التخصيصات الاستثمارية لقطاع التربية والتعليم لبناء رأس المال البشري وتطوير القدرات الضرورية لعملية النمو الاقتصادي ، وتقليل النفقات الاستهلاكية.
٧- استخدام أخر ما توصل إليه العالم من تكنولوجيا في تطوير القطاعات الحيوية وتطوير الصناعات المرتبطة بعلاقات أساسية مع الصناعات النفطية .
٨- الاستفادة من فوائض النفط في إنشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي .
٩- الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث الأكاديمية لتفعيلها في تحسين الوضع الاقتصادي في العراق.

المصادر :

١- د.احمد كاظم حبي ، العراق في ظل اقتصاد معولم (الواقع والرؤى)، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب القانوني، ٢٠٠٩ .
٢- د.احمد زهير شامية،د.خالد الخطيب، المالية العامة، الجامعة الأهلية ،عمان ، ١٩٩٣.
٣- د.اديب قاسم شندي ،الاقتصاد العراقي إلى اين ، ط١، دار المواهب للطباعة، النجف ،٢٠١١.
٤- اسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد عريقات ، مفاهيم و نظم اقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي والجزئي ،ط١، وائل للنشر ،الأردن ،٢٠٠٤.
٥- د. ايمان عاطف ناصف، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، ٢٠٠٨.
٦- د.اكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل، ط١، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢.
٧- بول ساموبلسون ، ويليام نوردهاوس ، الاقتصاد،ترجمة هشام عبدالله ، ط١، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان،٢٠٠١.
٨- بول ساموبلسون ، ويليام نوردهاوس ، الاقتصاد،ترجمة هشام عبدالله، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، ٢٠٠٦.
٩- بيتر بينكي ، ديفيد بريشينكو ، طريقة التفكير الاقتصادي ، ترجمة ليندا الحمود ، ط ١،دار مصباح الحرية الأهلية ، الأردن ، ٢٠٠٨ .
١٠-د. جيمس جوارتيني و ريجارد، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص ، مترجم، د. عبد الفتاح عبد الرحمن ، د. عبد العظيم محمد ، دار المريخ ،الرياض، ١٩٩٩.
١١- جيمس بلاكورد ، الموجز في النظرية الاقتصادية، ترجمة اشرف محمود، دار زهران للنشر، عمان، ٢٠٠٩.

١٢- د. حسن عواضة ، د.عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة ، ط١، دار الخلود ، بيروت ، ١٩٩٥ .
١٣- د. خالد واصف الوزني ، د.حسين احمد الرافعي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط١٠، دار وائل للنشر ، الاردن ، ٢٠٠٩ .
١٤- خيري مصطفى كتانة ، اتجاهات الايرادات الضريبية في الاردن والعوامل المؤثرة فيها ، ط١ ، طباعة مكتبة الشباب ومطبعتها ، عمان الاردن . ١٩٩٨ .
١٥- دانيال ميتشال ، تاثير الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، معهد توماس لدراسة السياسات الاقتصادية ، واشنطن ، ٢٠٠٥ .
١٦- د. دحمان بوا علي سمير ، د. البشير عبد الكريم ، تطورات نظريات النمو الاقتصادي ، كلية العلوم السياسية ، الجزائر ، ٢٠٠٥ .
١٧- د.دومينيك سلفاتور و د. يوجين دوليو ، مبادئ الاقتصاد ، ترجمة د. علي احمد علي، ط١،الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، مصر، ٢٠٠٤
١٨- دومينيك سالفاتور ،يوجين ديوليو ،مبادئ الاقتصاد،ترجمة فؤاد صالح،أكاديميا للنشر ،بيروت،٢٠٠١.
١٩- د. رشاد العصار و د. رياض الحلبي ، النقود والبنوك، ط ١، دار صفاء للنشر، عمان، ٢٠١٠ .
٢٠- زينب عوض الله وأسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠٠٣.
٢١- د. سالم توفيق ألنجفي، د. محمد صالح القريشي ، مقدمة في اقتصاد التنمية ، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق ، ١٩٨٨ .
٢٢- د. سعيد عبد العزيز عتمان ، المالية العامة ، الدار الجامعية ، بيروت ، ٢٠٠٨
٢٣- د.سوزي عدلي ناشد ، المالية العامة ، منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت ، ٢٠٠٣ .
٢٤- د. صبري زاير السعدي ، نحو تخطيط الاقتصاد العراقي ، دار الطليعة ، بيروت،١٩٧٤.
٢٥- د . صقر احمد صقر ، النظرية الاقتصادية الكلية ، ط٢، وكالة المطبوعات ، الكويت، ١٩٨٣ .
٢٦- د. طاهر الجنابي ، علم المالية العامة والتشريع المالي ، جامعة بغداد ، بغداد ،١٩٩٠.
٢٧- د.طاهر الجنابي ، دراسات في المالية العامة ، مطابع التعليم العالي ، بغداد : ١٩٩٠.
٢٨- د.عادل العلي،المالية العامة والقانون المالي والضريبي، اثراء للنشر والتوزيع، ج١ ، ط١، عمان ، ٢٠١٢.
٢٩- د. عادل فليح العلي ،المالية العامة والتشريع المالي ،الدار الجامعية للطباعة والنشر،الموصل ، ٢٠٠٢
٣٠- د.عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي ، اقتصاديات المالية العامة ، ط١، مطبعة التعليم العالي، الموصل ، ١٩٨٨ .
٣١- د. عادل العلي ،المالية العامة،ج١ ،ط٢، ،اثراء للنشر والتوزيع،الاردن ، ٢٠١١.
٣٢- د. عادل احمد حشيش ،أساسيات المالية العامة ، دار النهضة العربية ، بيروت ،١٩٩٢.
٣٣- د.عبد الحميد القاضي ، مقدمة التنمية و التخطيط الاقتصادي ، دار الجامعات المصرية ، مصر ، ١٩٧٥.
٣٤- د. عبد الله زاهي الرشدان ، اقتصاديات التعليم ، دار وائل للنشر ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠١
٣٥- د. عبد الله شحات ، الاقتصاد السياسي لتحديد اولويات الانفاق العام ، جامعة القاهرة ، مصر ، ٢٠٠٩ .